السنة: الثامنة المجلد: 08 العدد: 01 ص ص: 724- 741
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

تأثيـــر الإجراءات التـــي اتخذتهـــا الجزائـــر في ظل وبـــــــــاء كوفيـــــد 19 على حـق الطـفل فـــي جودة التعليـم

The effect of the procedures taken by Algeria in light of covid-19 pandemic on the right of the child to quality of education.

صاهد فاطمة الزهراء*، مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق، جامعة باتنة 1.
Fatimazohra.sahed@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/07 تاريخ القبول: 2022/12/23

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لبحث تأثيـر الإجراءات التـي اتخذتهـا الجزائـر في ظل وبـــاء كوفيـد 19 على حق الطـفل فـي جودة التعليـم والتي تشكل أبعاد تكوين مجتمع المعرفة وتكنولوجيا التعليم عن طريق التنمية البشرية والاستثمار في الطفل، وذلك من خلال منهج وصفي تحليلي تقييمي لمختلف الإجراءات المتخذة لضمان استمرارية التعليم في ظل انتشار جائحة كورونا التي أثرت على إتاحة التعلم للجميع، كإغلاق المدارس حفاظا على الطفولة وتفاديا لانتشار المخاطر الصحية المترتبة عن الوباء في الوسط المدرسي والعمل على مواصلة تمكين الطفل من الحصول على حقه في التعليم، مع محاولة إعطاء مجموعة من التوصيات التي قد تساعد مستقبلا في تفعيل استجابة فورية من السلطات المعنية في هذا الخصوص لا سيما في ظل ضعف طرائق التعليم المعتمدة على الرقمنة والتكنولوجيا، الأمر الذي كشف مدى ضعف مستوى التمكين من التمتع بهذا الحق في ظل المخاطر والتهديدات.

الكلمات المفتاحية: الطفل– جودة التعليم– كوفيد19-إجراء – تأثير.

* المؤلف المراسل

Abstract:

The main objective of the present study is to elucidate the effect of the procedures taken by Algeria in light of covid-19 pandemic on the right of the child to quality of education as an important axis towards the building of knowledge and science society through human development and the investment in teaching children.

To realise this study, we adopted a descriptive, analytical and evaluative approach that englobe the different measures taken by authorities to ensure the continuity of teaching.

It is abvious to mention that at given period of the expansion of the pandemic schools were momentarily closed, as a measure of prevention from the dangers of the virus and logically the protection of the students (children's) in school environment. The cited measures aim also in the first run, at saving children's lives and ensure their rights to pursue their scholar cursus.

The study tried to give a set of recommendation that could have an immediate response from authorities regarding inefficiency and weakness of educational methods based on digital and technology. the low level of benefiting from the right to quality education especially in period of threat such the pandemic covid-19

Keywords: Child, The quality of education, Covid-19 – Procedure, Effect

.

مقدمة:

يندرج حق الطفل في التعليم ضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا تتجزأ عن حقوق الإنسان العالمية، والتي تعالج الأوضاع الضرورية للعيش بكرامة إنسانية ضمن منطق تنمية إنسانية مستدامة.

وباعتبار الطفولة الفئة العمرية الأقل مقدرة على حماية نفسها خاصة أثناء الأزمات، أقر المجتمع الدولي دعمها بالحماية بإرساء منظومة قانونية خاصة تلزم الحكومات الطرف فيها باحترامها.

غير أن الألفية الجديدة تضمنت تهديدات كثيرة متعلقة بانتشار الأمراض والأوبئة كجائحة كورونا، والتي شكلت تحديا دوليا مع وصول حجمها إلى

مستوى عالمي أصبح معه الحق في الحياة على المحك خاصة للفئات الضعيفة كالطفولة، وأصبح لتدابير الطوارئ والأمن على أسس الصحة العامة ما يبررها، حيث أصبح الحفاظ على حياة الأفراد الشغل الشاغل للدول باتخاذ مجموعة من التدابير التي أثرت على بعض حقوق هذه الفئة منها الحق في التعليم نتيجة الإغلاق الشامل الذي مس حتى المدارس والمؤسسات التعليمية.

والجزائر كعضو في الأمم المتحدة وطرف في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام 1989 وكواحدة من دول العالم المتأثرة بالوباء، التزمت بتطبيق إجراء إغلاق المدارس حفاظا على فئة الأطفال بشكل خاص من الوباء، هذا الإجراء خلف دون شك تداعيات على حقهم في جودة التعليم، فغالبا ما تؤثر تدابير الطوارئ على مجموعات مختلفة من أصحاب الحقوق،إذ يعتبر أن الوصول والمشاركة والبيئة التمكينية هي عوامل التمكين الثلاثة الحاسمة للتعلم.

على ضوء ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

كيف أثرت مختلف الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للحد من انتشار كوفيد -19 على ضمان حق الأطفال في جودة التعليم ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يتناول المقال المحاور التالية:

- قراءة تأصيلية لحقوق الطفل دوليا ووطنيا.

-الإطار المفاهيمي لحق الطفل في جودة التعليم .

-تقييم فعالية الإجراءات المتخذة من الدولة الجزائرية في ظل وباء كوفيد -19 في ضمان حق الطفل في جودة التعليم.

1ـ قراءة تأصيلية لحقوق الطفل دوليا ووطنيا

بدأ الاهتمام بموضوع توفير حماية حقوق الطفل منذ بدايات حقوق الإنسان، فأكدت المجموعة الدولية على ذلك ضمن مجموعة من الاتفاقيات الدولية كإعلان جنيف 1924، وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل سنة 1959 ، وجاءت مختلف مواثيق حقوق الإنسان الدولية داعمة لحقوق الطفل منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966. **لتتعزز** ضمانات وآليات

الحماية الدولية لحقوق الطفل بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام 1989 اعترافا باحتياجاتهم المتميزة.

1-1- حقـــوق الطـــفل في الاتفاقية الدولية لحـقوق الطفل عام 1989

أقرت الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة رقم 44/25 بتاريخ 1989/11/20 بالإجماع اتفاقية دولية لحقوق الطفل، صادقت عليها 191 دولة ودخلت حيز النفاذ في 1990/09/02 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1989/11/20)، عرفت المادة 01 منها الطفل بأنه" كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". وشملت 54 مادة أشارت إلى مجموعة من الحقوق يمكن تقسيمها إلى ثلاث(03) مجموعات رئيسية:

- التمتـع: الحق في التملك وتلقي الخدمات والحصول عليها مثل الحق في (الاسم، الجنسية، الرعاية الصحية، الراحة واللعب..).
- الحمايـة: الحق في الحماية من الأفعال والممارسات المؤذية (الفصل بين الوالدين، الانخراط في الأعمال الحربية، الاستغلاليين التجاري أو الجنسي، الإساءة البدنية أو النفسية).
- المشاركـة: حق الطفل في إعطاء رأيـه لدى اتخاذ قرارات مؤثرة في حياته وتطور قدراتـه، فرصة المشاركة في نشاطات مجتمعه (أحمد الملا، 2016، صفحة 5).

ولتجسيد هذه الحقوق فعليا، أنشئت الاتفاقية آليات لرقابة مدى تطبيقها بموجب تقارير ترفع دوريا من الدول الأطراف ومنها الجزائر.

2-1- حقـــوق الطفـــل فـــي الجزائـــــــر

صادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام 1989 في 1992/01/26، ولتثمين الضمانات التي أقرتها الدساتير السابقة (1963 - 1976 -1989 و1996) للطفولة، وحرصا على إعطاء ضمانة أقوى أكد التعديل الدستوري مارس 2016 تكريسا للمواد المتعلقة بحماية حقوق الطفل خاصة، في مواده رقم 60 الفقرة 6 والمادة 69 الفقرة 5 وكذا الفقرات 2،3،4 من المادة 72، كما الدولة قانونا خاصا بحماية الطفل بتاريخ 2015/07/15 وهو القانون رقم 12/15، الذي عرف في المادة الثانية 02 منه الطفل بأنه (كل

شخص لم يبلغ 18 سنة كاملة)، وتضمن 150مادة ركز فيها على إقرار مجموعة من الحقوق المتفق عليها دوليا منها الحق في التعليم (القانون رقم 15/12، 2015).

2ـ الإطـار المفـاهيمي لحـق الطـفل فـي جـودة التعليـم

يعرف التعليم بأنه (عمليات اكتساب السلوك والمهارات والتغيرات التي تطرأ عليها)، فنتائج هذه العملية تظهر في جميع أنماط السلوك الإنساني، فتتراكم المعارف الإنسانية من جيل لآخر نتيجة التفاعل مع البيئة المادية) (عثمان عثمان مصطفى، 2014، صفحة 12) .

2-1- الحق فـي التعليم في المواثيـق الدولية

أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 في المادة 26 الفقرة 1 على أن التعليم المجاني حق لكل شخص على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية، ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا. وسواء كان في مؤسسة عمومية أو خاصة يجب أن يرمي إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة 13 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعليه، فقد قدمت المادة إرشادات مفصلة للدول بمجموعة مبادئ مترابطة كمايلي:

- التوافر: ينبغي على الدول توفير البنى التعليمية الكافية (مؤسسات وبرامج للجميع) وتجهيزها بكل المرافق اللازمة.
- إمكانية الالتحاق: ضمان إمكانية الالتحاق بالتعليم عن طريق (عدم التمييز، إمكانية الالتحاق المادي والاقتصادي).
- المقبولية: أن تكون المناهج الدراسية وطرق التدريس مقبولة للطلاب والآباء حسب الأهداف التعليمية التي تحددها الدولة.
- قابلية التكيف: أن يكون التعليم مرنا ليتكيف مع احتياجات المجتمع المتغيرة بشكل يستجيب لاحتياجات الطلاب في محيطهم.

كما ذكرت المادة الأولى من الإعلان العالمي حول التعليم للجميع لعام 1990 أهداف تحقيق تنمية الإنسان عن طريق إدراك المعرفة والتعليم، وكذا في المادتين 28 و29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل 1989 وفي إعلان برنامج فيينا لسنة1993

القسم الأول الفقرة 33 وقسمه الثاني فقرة 80 وبرنامج العمل من أجل العشرية للأمم المتحدة حول التعليم في ميدان حقوق الإنسان فقرة2. (www.escr-net.org, 2022)

2 -2-جـــودة التعـــــــليم

ظهر مفهوم الجودة لأول مرة في اليابان، وانتشر بعدها في أمريكا ومن ابرز رواده **ادوارد ديمينج**، وقد ظهر ليعبر عن مقياس للتميز والخلو من العيوب في المنتجات الصناعية، ثم اتسع ليصبح أكثر شمولية "**الجودة الشاملة**" فتمس الجودة كافة القطاعات بما فيها التربية والتعليم ومؤسساته على اعتبار أنها تنتج كوادر بشرية قادرة على الابتكار وإحداث تغيير وإعطاء خبرة وكفاءة، فالمدرسة من أهم مصادر إنتاج المعرفة، فالأخذ بالجودة الشاملة في التعليم يمكننا من تحقيق جودة التعليم (بوفارس، 2018، صفحة 101).

إن التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة يوجب الاهتمام بالعملية التعليمية بضمان الإمكانات البشرية والمادية الضرورية كمدخلات تتوفر بها خصائص الجودة، بما يتماشى وعصر المخاطر وبما يتماشى وعصر التكنولوجيا الرقمية، فتحقيق مبدأ جودة التعليم شرط أساسي لتحقيق غايات التعليم كأكثر القدرات الإنسانية التي تساعد الأفراد على الإشباع السليم للحاجات الأساسية الأخرى(كالصحة، العمل وتوفير دخل لمستوى معيشي أفضل) مما يساهم في رفع إنتاجيتهم (تغريد، 2021، الصفحات 75 -78)، فالتعليم من الحقوق الثقافية للإنسان التي تقضي بتلقي العلم وتوجيه الثقافة نحو التنمية الشاملة للشخصية الإنسانية، إذ يشكل مفتاحا لممارسة الحقوق الأخرى.

في ذات الإطار، وضعت الأمم المتحدة 17 هدفا لإنقاذ العالم بحلول عام 2030 يمثل الحق في التعليم الهدف الرابع منها، إذ يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يرتكز عليه تطوير حياة الناس لتحقيق تنمية إنسانية مستدامة، ولتزويد المجتمعات بالأدوات اللازمة لتطوير حلول لمشاكلها (تقرير الأمم المتحدة، 2001)

تجدر الإشارة إلى إن الحق في التعليم حق عالمي لكن هناك من يميز بين الصلاحية العالمية والقبول العالمي للحق في التعليم (De Klaus, 2006)، إذ يشير

مصطلح التعليم إلى جميع أنماط ومستويات التعليم، حيث يضمن الوصول إلى التعليم والمستوى النوعي منه الظروف التي يقدم فيها ومدى الاهتمام الرسمي به.

في هذا الصدد، وضع مؤتمر داكار لسنة 2000 الجودة في التعليم ضمن الأولويات الكبرى التي كونت الإستراتيجية الدولية للتربية في القرن 21، إذ تعاني الكثير من الدول من أزمة جودة تتعلق أساسا برداءة نوعية الخدمات التعليمية الموجهة للطلاب، فتؤكد لإحصائيات لعام 2021 أنه ما يزال هناك 258 مليون طفل لا يستطيعون القراءة والكتابة والقيام بالحساب (فقر التعلم).

وعليه **يمكن تعريف الحق في جودة التعليم** على أنه" مجموع الخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية، التي تستطيع أن تفي باحتياجات الطلاب لرفع وتحسين جودة المنتج التعليمي(الطالب)، بما يتناسب مع رغبات المستفيد وقدراته، فهو نظام شامل متكامل، يتناول جوانب النظام التعليمي المختلفة قصد تحسين منتجاته. (الحارثي، 2014، صفحة 30)، فأكدت وزارة التربية الوطنية أن نقلة المدرسة عن طريق مؤشرات الجودة هو بناء جماعي ونهج مؤسساتي تشاركي، من خلال أطر مرجعية جديدة غير مسبوقة (خضرة و بوبيدي، 2019، صفحة 11).

2-3- الحق في التعليم في الجزائر

يعتبر التعليم في الجزائر فتيا نسبيا مقارنة بالكثير من دول العالم، وذلك بعد معاناة طويلة مع نشر للجهل والأمية في فترة الاستعمار، لذا تسعى الجزائر للبحث عن أفضل السبل التي تكفل تحقيق الجودة في التعليم كشرط ضروري لتحقيق أهداف التعليم، بما يهيئ الفرد لعصر التكنولوجيا والمعرفة، الذي أصبح الإنسان الفاعل فيه هو الإنسان متعدد المهارات القادر على التعلم دائما.

2-3- 1- الحق في التعليم في النظام القانوني الجزائري

حظيت الحق في التعليم بأسمى درجات الحماية لدى المشرع الجزائري عن طريق الدسترة، فدستور سنة 1963 أكد في نص المادتين 10 الفقرة 4 و18 على إجبارية ومجانية الحق في التعليم دون تمييز، أما دستور 1976 فأكدت المادة 66 منه بأنه حق مجاني إجباري لكل مواطن.

وأكدت أيضا المادة 50 من دستور 1989 على مجانية الحق في التعليم والزاميته ومساواته وتنظيمه من قبل الدولة، وهو ما جاء كذلك في نص المادة 53 من دستور

1996 بأن الحق في التعليم مضمون، مجاني، إجباري، حيث تكفل الدولة تنظيم المنظومة التعليمية.

وجاء القانون التوجيهي للتربية الوطنية -الأمر 04/08 المؤرخ في 2008/01/23 - ليكفل الحق في التعليم مستمدا قوته من دستور 1996 في ضمان مجانيته والزاميته (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008)

مما سبق، يظهر أن أهداف النظام التربوي في الجزائر والتي تتغير وفق معطيات المجتمع ومتطلبات التنمية تتمثل أساسا في:

- تكوين أطفال متميزين بسعة الأفق والخيال وسلامة البدن، من خلال إيجاد توازن متناسق بين جوانب التربية الفكرية والأخلاقية والبدنية.

-اكتساب الأطفال حرية التفكير التي تساعدهم على إصدار الأحكام وتبني آراء مستقلة، وتعويدهم على تحمل مسؤولية تصرفاتهم.

-تمكين المتعلمين من التكيف والقدرة على التحيين المتواصل لمستوياتهم (وزارة التربية الوطنية،منشور رقم 1053، 2019/2018، الصفحات 23 -24) .

- تحقيق مدرسة ذات نوعية تضمن تكافؤ الفرص لجميع الأطفال والإنصاف بينهم قصد الاستفادة من تعليم ذي نوعية، وجيد، فعال وجامع (وزارة التربية الوطنية ،منشور رقم 699، 2020).

وحرصا من الجزائر على النهوض بقطاع التعليم، تخصص الدولة ميزانية ضخمة من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية. ففي سنة 2021، خصصت لوزارة التربية الوطنية مجموع اعتمادات قدرت ب 771.349.354.009 دج (المرسوم التنفيذي رقم 21 -11 ، 2021)، وذلك للتكفل بقرابة 10 ملايين تلميذ في الأطوار التعليمية الثلاثة (ابتدائي -متوسط -ثانوي) وعدد معلمين تجاوز 700 ألف معلم ومعلمة موزعين عليها، وبلغ عدد المؤسسات التعليمية أكثر من 28000 مؤسسة تضم معظمها مطاعم مدرسية تقدم وجبات غذائية (المرسوم التنفيذي رقم 03/18 ، 2018) ومنها حتى من توفر النقل المدرسي في المناطق الريفية بالتنسيق مع مصالح التضامن الوطني (القانون رقم 12/15 المتعلق بحماية الطفل، الجزائر، 2015)،فيشكل قطاع التربية الوطنية أحد أكبر مراكز الإنفاق في ميزانية الدولة

وأكبر مستقطب للموظفين، ويشتمل على أكبر حظيرة للمرافق والهياكل بالجزائر (le site web : Education.gov.dz- ، 2022).

2-3- 2ـ إصلاحات الدولة الجزائرية في مجال التعليم:

شهدت الجزائر مسيرة من الإصلاحات التربوية هدفها الدفع قدما لتطوير حق الطفل في جودة التعليم، كان من أولوياتها إصلاحات الجانب الهيكلي للمنظومة التربوية، وتعريب التعليم وجزأرته وتم فيها إصلاح التعليم الأساسي، ثم إصلاح التعليم ككل، ليتم بعدها إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثالثة ابتدائي واللغة الانجليزية في نفس المستوى للموسم الدراسي 2022 -2023، سعيا من الدولة للانفتاح رغم الجدل الذي أثاره الموضوع.

كما تعمل الدولة على التعميم الشامل لاستخدام اللوحة الرقمية في التدريس في المدارس الابتدائية لتخفيف ثقل المحفظة المدرسية (وزارة التربية الوطنية، 2022).

و شهد قطاع التربية والتعليم انتشارا واسعا للمدارس الخاصة نتيجة عدة متغيرات منها أزمة الاكتظاظ وضعف مستوى التحصيل المدرسي وارتفاع نسبة التسرب في المدارس العمومية، مما فسح المجال للتعليم الخاص منذ سنة 2003، كمحاولة من الدولة لإيجاد فرصة للمنافسة نحو الجودة، زيادة على تخلص الدولة من الأعباء المالية وتقليص مسؤوليتها في التعليم (عبد السلام، 2020، الصفحات 119 -120)

هذا وما تزال مسيرة الإصلاحات سارية في القطاع، حيث تدخل هذه التجديدات التحسينية في سيرورة تجويد أداء المدرسة الجزائرية في الجوانب المتعلقة بالتقويم البيداغوجي والوسائل التعليمية سعيا لتكريس البعد الوطني عند التلميذ ودمقرطة التعليم وإدخال الخيار العلمي والتكنولوجي فيه، ضمن المسعى الرامي لتحسين مؤشرات النوعية في أبعادها البيداغوجية والتسييرية.

3ـ تقييم فعالية الإجراءات المتخذة من الدولة الجزائرية في ظل وباء كوفيد 19 في ضمان حق الطفل في جودة التعليم

3-1ـ تعريف وباء كوفيد ـ19:

كوفيد -19:"فيروس تاجي يرتبط بفيروس بيتا كورونا الجديد المسمى متلازمة الجهاز التنفسي الحاد للكبار Sars-Cov2" تم الإبلاغ عنه لأول مرة في الصين ديسمبر 2019، شديد العدوى ينتج مستويات فتك أعلى من الأنفلونزا وفيروسات أنفلونزا الخنازير يتميز بأعراض خطيرة، وقد أعلن المدير العام

لمنظمة الصحة العالمية أن وباء كورونا جائحة عالمية في 11 مارس 2020. (Chelghoum و Chelghoum، 2020، الصفحات 118 -132).

لقد فرضت جائحة كورونا خيار غلق المدارس من منطلق الظرف الاستثنائي يتطلب الموقف الاستثنائي، فمعظم الدول التي طالتها الجائحة تبنت إجراءات تتمحور حول إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول والالتزام بالحجر الصحي للتصدي لها، وكان لا بد لهذه الإجراءات أن تقيد بشكل أو بآخر التمتع ببعض حقوق الإنسان التي تتمثل أساسا في (الحق في العمل -الحق في التعليم والحق في الحصول على الرعاية الصحية) (سليماني، 2021، صفحة 82).

فقد تضرر عالميا نحو 1.6 بليون من طالبي العلم في أكثر من 190 دولة في جميع القارات، وأثرت عملية إغلاق المدارس على 94٪ من الطلاب لترتفع إلى 99% في البلدان المنخفضة الدخل وهو أكبر انقطاع في نظم التعليم في التاريخ (www.un.org. ، 2022، صفحة 2) ولم تنأ بلادنا بعيدا عن هذا الإجراء حيث كان التدخل ضروريا .

3-2- التدابير المتخذة من الدولة الجزائرية لحماية حق الطفل في جودة التعليم في ظل وباء كوفيد19:

سعت الجزائر لاستغلال كافة الإمكانيات المتاحة لإنجاح استمرارية حق التعليم في ظل جائحة كورونا، رغم أنه فعليا كان من الصعب التمتع بالحقوق في وقت استثنائي، فقد دفعت الجائحة الدولة إلى العمل على ضمان الحق في الحياة كأولوية، مع الحرص على محاولة ضمان التمتع بباقي الحقوق التي تأثرت نتيجة للوباء كحق الطفل في التعليم، فكان من بين التدابير المتخذة لوقف انتشار كوفيد -19 والتي أثرت على حق الطفل في التعليم وجودة التعليم مايلي:

❖غلق المدارس: جاء الإجراء استثنائيا كمحاولة للتقليل من انتشار الوباء في المجتمع، إذ أعلن رئيس الجمهورية ابتداء من 12 مارس 2020 الإغلاق كإجراء احترازي ووقائي تحصينا للوسط المدرسي من كارثة صحية.

❖بث دروس نموذجية: شرعت وزارة التربية الوطنية ابتداء من 2020/04/05 في بث برنامج تلفزيوني (مفاتيح النجاح) عبر قنوات التلفزيون العمومي وفق جدول زمني، حيث قدم البرنامج دروسا نموذجية لفائدة تلاميذ السنوات الخامسة ابتدائي، الرابعة متوسط والثالثة ثانوي (وزارة التربية الوطنية، 2020).

❖ تفعيل وتوسيع نظام الدعم المدرسي عن طريق الانترنت من خلال الأرضية الرقمية للديوان الوطني للتكوين عن بعد ONEFD (بيان وزارة التربية الوطنية، 2020)، فبالتعاون بين وزارة التربية الوطنية ومركز البحث في الإعلام الآلي والتقني تم تسجيل حصص منهجية وبث حصص تعليمية لفائدة تلاميذ جميع المستويات عبر 17 قناة على اليوتيوب، والتفعيل الآلي لحسابات الأولياء على الفضاء المخصص لهم ضمن النظام المعلوماتي للقطاع (بيان وزارة التربية الوطنية، 2020).

❖إلغاء امتحانات الفصل الثالث وتأجيل الامتحانات الرسمية، مع إجراء تغييرات في كيفية تقييم التلاميذ فبالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائي يكون الانتقال من مستوى إلى آخر باحتساب الفصل 1و2 وتخفيض معدل القبول إلى 10/4.5 وإلغاء امتحان نهاية مرحلة الابتدائي 2020. أما بالنسبة لمرحلة المتوسط يكون الانتقال من مستوى إلى آخر باحتساب معدل الفصلين 1و2 وتخفيض معدل القبول إلى 20/9 وإلغاء امتحان مرحلة التعليم المتوسط، وأما مرحلة الثانوي الانتقال من مستوى إلى آخر يكون باحتساب معدل الفصلين 1و2 وتخفيض معدل القبول إلى 20/9 وثم إجراء امتحان البكالوريا باحتساب ما قدم من دروس للفصلين 1و2 في سبتمبر 2020، ثم تقرر استثناء بموجب المادة 23 مكرر المعدلة لأحكام القرار رقم 25 المؤرخ في 2007/10/02 المحدد لكيفيات تنظيم امتحان بكالوريا التعليم الثانوي، اعتبار كل مترشح تحصل على معدل عام يساوي أو يفوق 9 من20 ناجحا في الامتحان لدورة 2020 (بيان وزارة التربية الوطنية، 2020).

❖ سنة 2021:

-بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في الصحة -اللجنة العلمية التابعة لوزارة الصحة -تم إعادة فتح المدارس قصد استئناف التعليم وفق مخطط استثنائي ضمن منطق ضرورة المحافظة على صحة التلاميذ ومتابعتها من خلال وحدات الكشف والمتابعة وتجهيزها بالتنسيق مع مديريات الصحة.

وحفاظا على استمرارية الحق في التعليم تم اعتماد نظام التفويج بضبط أعداد التلاميذ، مع الحرص على تطبيق تدابير وقائية متعلقة بالوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا منها التباعد البدني داخل القاعات الدراسية وخارجها من خلال الفصل بين مجموعات الدراسة، وتحديد مواعيد دراسية متعاقبة والتناوب في التعلم وفي الحضور

إلى المدرسة، والحفاظ على مسافة لا تقل عن متر واحد بين التلاميذ حيثما أمكن، مع الحرص على عدم احتشاد التلاميذ أثناء دخولهم وخروجهم وتحديد نقاط الدخول والخروج واتجاه السير بوضوح، ضمن إطار كفالة سلامة الجميع .

- تطبيق إجراءات الحجر الصحي في المدارس وفق معايير منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، منها ارتداء الكمامات بما يتناسب مع قدرة الأطفال على الالتزام بهذه الإجراءات، والحرص على نشر الوعي الصحي بخطورة الوباء لدى التلاميذ المتعلمين، بالعمل على تنمية الثقافة الصحية لديهم بحثهم على النظافة الشخصية الضرورية والممارسات الصحية اليومية للحد من التعرض للعدوى. (بيان وزارة التربية الوطنية، 2020)، والحث على توفير التهوية الطبيعية الكافية في المؤسسات التعليمية.

3-3- التحديات التي واجهت التدابير المتخذة من الدولة الجزائرية في ظل كوفيد 19 لضمان حق الطفل في جودة التعليم:

يبقى التأثر بوباء كورونا بين الدول متفاوتا، حيث ترتبط القدرة على الاستجابة للأزمات بمستوى التنمية فيها، وقد واجهت الجزائر في ظل وباء كوفيد -19 تحديات كثيرة لضمان استمرارية حق الأطفال في جودة التعليم، والتي أظهرت ضعف فعالية التدابير المتخذة من قبل الدولة في هذا الخصوص، نذكر منها على سبيل المثال:

- كشف فيروس كوفيد -19 هشاشة قطاع التربية الوطنية، فمن الاعتماد على التعليم التقليدي المؤسس على أسلوب المحاضرة إلى"التعليم الالكتروني" الذي يعتمد على أدوات لا تتوفر لدى كل التلاميذ (Lamraoui، 2021). بسبب ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا التعليم ونقص الوسائل التقنية، حيث يعد توفر التكنولوجيا العامل الرئيس لنجاح التعليم الالكتروني.

إذ لا يتمتع التلاميذ بنفس الإمكانيات سواء في امتلاك الوسائل التكنولوجية الحديثة (معدات للتعلم عن بعد) من جهة أو في القدرة على التعامل مع هذه الوسائل من جهة أخرى فمن بين الأطفال الأكثر ضعفا من لا يملكون مهارات رقمية أو يملكونها لكن ضعيفة، فقد يتوفر للتلميذ الجهاز فتكون خدمة الانترنت ضعيفة أو غير متوفرة أصلا ليتعذر حينها الحصول على المادة التعليمية، إذا الإمكانيات الالكترونية المحدودة التي توفرها أو تعجز عن توفيرها الدولة تضع ضمانات حق الطفل في جودة التعليم على المحك سيما ما يتعلق بمجانيته ومبدأ تكافؤ الفرص في الحصول عليه، فبروز مواطن الضعف بما فيها انخفاض مستويات الرقمنة، أدى إلى تفاوت في الحصول

على فرص التعلم لتصبح تلبية الاحتياجات التعليمية لجميع التلاميذ من أشكال العدالة الاجتماعية وهو المفهوم الأساسي للاستدامة، الأمر الذي يعكس مسار التقدم المحرز بشأن الهدف الرابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

- انخفاض مستوى إلمام الأطفال بما يطرح لهم من دروس نموذجية عبر المنصات الرقمية ووسائل التواصل، فالتكنولوجيا الرقمية تستلزم وجود محتوى ملائم ونماذج تدريسية مناسبة لضمان حصولهم على جودة التعليم، وهذا لا يكون إلا تحت إشراف ورقابة وزارة التربية الوطنية.

- إغلاق المدارس أثر سلبا وبشكل غير متناسب على التلاميذ الأكثر ضعفا"محدودي الظروف" الذين لم يكن تعليمهم منذ البداية قويا، فيشكل تعطيل التعليم خطرا على تراجع مستواهم التعليمي، فغالبا ما يكونون من خلفيات اجتماعية واقتصادية محرومة، أو من الفتيات (Human Rights Watch , 2022, p. 3) .

- البنية التحتية التكنولوجية في الجزائر غير مستوفية للمعايير المطلوبة دوليا، حيث تؤثر محددات التهميش كالإعاقة والنوع الاجتماعي والجنس والفقر في وصول الطلاب للتعليم الالكتروني الجيد، وهذا يخلق انعدام المساواة بين التلاميذ عند الحصول على حق التعليم بسبب انعدام تكافؤ الفرص في الحصول على التكنولوجيا الرقمية لتعويض الدروس المبرمجة أو التي تبث تعويضا عن انقطاع التعليم في ظل وباء كوفيد -19، فمن المرجح أن تؤدي عدم المساواة في توفير طرائق التعلم خلال الإغلاق إلى حدوث تفاوت ونخبوية على المدى الطويل بين الأطفال المتعلمين مستقبلا.

- ضرورة استخدام التعليم الالكتروني من قبل طرفي العملية التعليمية (التلاميذ والمعلمين) يطرح مشكل الطريقة المثلى لاستخدام الحاسوب والانترنت وترشيد استعمالهما، حيث فتحت أزمة وباء كوفيد -19 المجال لاستخدام الطرق الحديثة للتعليم دون تبيان الوسيلة المثلى لذلك.

- التعليم الالكتروني يفتقد للمرونة، فالتلميذ قد يتعذر عليه متابعة البث الحي لظروف شخصية، إضافة إلى عدم الشعور بالرضا والشعور بالعزلة لدى بعض التلاميذ نتيجة عدم التفاعل مع الزملاء والمعلم مثل الطريقة التقليدية ما من شأنه تقليل الدافع للتعلم) زواري ,زواري & ,منصر(330 .p ,2021 ,) هذا الأمر قد يؤدي إلى زيادة الضغط والعبء على عاتق الطفولة ليحدث اكتئاب وزيادة لامبالاة وقلق.

- أثر إغلاق المدارس على الكثير من حقوق الأطفال المرتبطة بالحق في التعليم كالحق في الغذاء للأطفال ممن كانوا يتلقون التغذية المدرسية فالمدارس توفر تسهيلات أساسية كالوجبات الغذائية حيث يستفيد منها نحو 80% من التلاميذ حسب الأولويات المحددة في المرسوم رقم 65 -70 المؤرخ في 1965/03/11، فقد أفاد برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف أنه بسبب حالة إغلاق المدارس المتعلقة بالكورونا، حرم نحو 370 مليون طفل من وجباتهم المدرسية لا سيما في البلدان الإفريقية.

كما أثر الإغلاق على الحق في الصحة، كتوقف التطعيمات المقدمة للأطفال المتمدرسين والدعم المعنوي من الأخصائيين التربويين والنفسيين في المؤسسات التعليمية (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، صفحة 44)، وكذا الكثير من الأخطار الصحية الأخرى التي يتعرض لها الأطفال مع تلقي التعليم الالكتروني، فمع جيل من الأطفال قد يعاني أصلا من مشاكل صحية مرتبطة بالاستخدام المطول للأجهزة الالكترونية كنقص النظر وغيرها من المشكلات، يشكل التعليم الالكتروني تحديا كبيرا لهؤلاء، الأمر الذي حمل الآباء مسؤولية مرافقة أبنائهم أثناء متابعة دروسهم التعليمية عن بعد، مما أثر بدوره على الأولياء نفسيا وماديا.

3-4- توصيات لتجويد حق الطفل في التعليم في ظل الظروف الاستثنائية

كان للانقطاع في التعليم وسيظل آثار كبيرة تتجاوز التعليم وجودة التعليم، ولهذا لا بد مستقبلا في حالات الطوارئ والأزمات من إعطاء الأولوية للأطفال حتى لا يتعرض تعليمهم للخطر من خلال:

- توسيع نطاق تعريف الحق في جودة التعليم لضمان استفادة جميع الأطفال منه، بإعطاء اهتمام أكبر للضعفاء منهم، وزيادة الاستثمار في القطاع لسد الفجوة الرقمية قصد إكساب الأطفال المهمشين مهارات التعامل مع التكنولوجيا الرقمية، وتطوير سياسات تتيح التعلّم السريع لجميع المتعلمين، بما في ذلك الأكثر ضعفاً، وتنفيذها مع بناء أنظمة أكثر مرونةً.

-يجب على النظام التربوي الجزائري الاهتمام بالتخطيط الاستشرافي للسياسة التربوية والاعتماد على استراتيجيات إصلاح المدرسة الجزائرية لتحسين النوعية، من تأطير تشريعي ومؤسساتي عبر خوصصة النوعية التربوية (بوترعة، 2014، صفحة 416).

-التأكيد على إبراز وتكريس الجودة عبر وضع شروط جديدة في التدريس كالتركيز على إدخال الرقمنة وتسهيل الوصول الرقمي المفتوح، حرصا على تقديم تعليم ذو جودة، بتوظيف التكنولوجيا لتنمية مهارة التفكير واستعمال المعلومات بدل التلقي فقط.

-تعزيز التنسيق عبر القطاعات وتقديم الدعم الشامل لإعادة بناء أنظمة تعليمية منصفة وفعالة ومرنة لجميع المتعلمين.

-اعتماد إستراتيجية تعليمية ترتكز على استخدام التكنولوجيا بطريقة تسمح للمعلم بإعداد الدروس وفقا لمستوى تلاميذه، فالمنظومة التربوية لم تحسب حسابا دقيقا عند اللجوء إلى التعليم الالكتروني لمستوى تفاعل المعلمين من جهة، والتلاميذ من جهة أخرى، الأمر الذي انعكس على جودة سير العملية التعليمية .

- على السلطات الوطنية الحفاظ على حصة تمويل التعليم كأولوية قصوى وحماية هذه المساعدة الإنمائية الموجهة للقطاع، ودعم بيئة التعليم والحق في جودة التعليم تحت أي ظروف باعتبار التعليم ينمي الكفاءات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

- التركيز على معالجة الخسائر المسجلة في مجال التعليم أثناء أزمة وباء كورونا، فعلى صانعي السياسة التربوية التفكير في الدروس التي وفرها التعليم عن بعد والتعليم المدمج خلال السنتين الماضيتين ومعالجتها لضمان التعليم الفعال المستدام، بتوفير فرص التعليم التعويضي والاستلحاقي لكل الأطفال.

-الدعوة إلى استثمار فعّال وعادل في التعليم (يونسكو -يونيسف والبنك الدولي، 2021) والعمل على معالجة أوجه القصور، ومنح الأولوية للإصلاحات والابتكارات التي تجعل القاعدة الاستثمار في التعليم والمتعلمين ورفع درجة الاهتمام بجودة ونوعية هذا الاستثمار. (Psacharopoulos & Anthony Patrinos, 2002, p. 5)

- بناء نظام تعليمي قادر على التكيف مع مختلف التحديات، وتقوية القدرات في مجال إدارة المخاطر، وتعزيز آليات التشاور والتواصل مع جميع الجهات

الفاعلة في القطاع لتعزيز القدرة على التنفيذ في مواجهة حالات الطوارئ على كافة المستويات(الفردي والتنظيمي والمؤسسي)، بما فيها وضع خطط طارئة للتخفيف من آثار الأزمات، إذ يجب على وزارة التربية الوطنية قيادة تخطيط التصدي للأزمات وإدارتها لكفالة قدرة النظام التعليمي على الصمود.

خاتمة:

يعد التعليم حقا تمكينيا له تأثير مباشر على تحقيق وإعمال جميع الحقوق الأخرى، فهو محرك رئيسي للتقدم على صعيد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر باعتباره الركيزة السليمة للمجتمعات المنتجة، غير أنه في ظل أزمة وباء كوفيد -19 واجه حق الأطفال في جودة التعليم تحديات مختلفة حفزت الابتكار فرأينا نهجا مبتكرة دعما لاستمرارية التعليم أهمها الدفع بالتعليم الالكتروني للواجهة، كاستجابة سريعة من الدولة لضمان حق الطفولة في جودة التعليم.

ورغم مواطن الضعف التي كشفتها الجائحة في قطاع التعليم، والتي أثرت سلبا على حق الأطفال في التمتع بجودة التعليم، إلا أن الأوساط التعليمية رغم كل شيء استطاعت الصمود -فكل دوامة سلبية يقابلها دوامة إيجابية -، فلم يستحدث وباء كوفيد -19 اضطرابا في التعليم فقط بل أوجد بالمقابل فرصة لبناء أنظمة تعليمية أكثر قوة ومرونة تتحلى بقدرة أكبر على خدمة الأطفال المتعلمين.

غير أنه في هذا الخصوص، يجب على الدولة اتخاذ إجراءات فورية لضمان التعلم الفعال بتنفيذ الإصلاحات الضرورية، لتمكين الأطفال من التعافي وتحقيق مستقبلهم المرتبط أساسا بالتعليم، فالطفل هو العنصر الأساسي في عملية التنمية المستدامة وفي نهضة الوطن، لأجل ذلك وجب توفير بيئة تعلم تمكينية حتى في ظل الأزمات والمخاطر والتهديدات.

وعليه، يجب أن يصبح نظام التعليم في الجزائر أكثر إنصافا وتكيفا ومرونة لتمكين جميع الأطفال المتعلمين من الوصول إلى جودة التعليم في جميع الأوقات لتحقيق رفاههم بشكل مستدام.

قائمة المراجع:

ابراهيم بن احمد مسلم الحارثي. (2014). تجويد التعليم باستخدام المعايير وإدارة الجودة الشاملة. الرياض: مكتبة الشقري.

أحمد الملا ليلى. (2016). حقوق الطفل في القانون الدولي لحقوق الطفل. تاريخ الاسترداد 04 10, 2022، من هيئة تنمية المجتمع: www.cda.gov.ae le

بوترعة ابراهيم. (2014). التربية والتعليم-بين الأمس واليوم-خصائص التعليم في الجزائر وتطور الفكر التربوي. (دار الخلدونية للنشر، المحرر) الجزائر.

بوفارس عبد الرحمان. (2018). البيئة الثقافية وعلاقتها بتطبيق ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية.

وهران، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر: جامعة وهران2 .

بيان وزارة التربية الوطنية،(15 03, 2020). إجراءات وقائية من تفشي فيروس كورونا.

بيان وزارة التربية الوطنية. (11 10, 2020).

تقرير الأمم المتحدة. (2001). تقرير أهداف التنمية المستدامة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1989/11/20). الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

خضرة علي ، و بوبيدي لامية. (2019). معوقات تحقيق جودة التعليم بالجزائر-دراسة ميدانية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية،، 10(2)، الصفحات .7-27.

سليماني لخميسي. (2021). الحق في التعليم في ظل جائحة كوفيد 19. مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، 2(3)، الصفحات 68-86.

زواري خليفة ، زواري أحمد ، و منصر نادية. (2021). التجربة الجزائرية في التعليم الالكتروني عن بعد واليات ضمان جودة التعليم العالي في ظل جائحة كورونا. مجلة المرشد، 11(2)، الصفحات 323-338.

عبد الرحمان بوفارس. (2018). البيئة الثقافية وعلاقتها بتطبيق ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية. وهران، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر: جامعة وهران2 .

عبد السلام. سعد (2020). التعليم في الجزائر الواقع والآفاق. مجلة البحوث التربوية والتعليمية، 9(2)، الصفحات 109-128.

عثمان عثمان مصطفى عفاف. (2014). استراتيجيات التدريس الفعال (الإصدار 1). الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.

قاسم محمد أبو تراب تغريد. (2021). اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الإقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي. (65-82، المحرر) ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 17(26).

القانون التوجيهي للتربية الوطنية. (27 01, 2008). القانون رقم 08-04 المؤرخ في 18 جانفي 2008(04). الجزائر: الجريدة الرسمية.

القانون رقم 15/12. (15 07, 2015). القانون المتعلق بحماية الطفل. الجزائر.

المرسوم التنفيذي رقم 171/15 المؤرخ في 2015/06/23 المتعلق بالنقل المدرسي

المرسوم التنفيذي رقم 03/18 . (15 01, 2018). المحدد للأحكام المطبقة على المطاعم المدرسية.

المرسوم التنفيذي رقم 21-11 . (02 01, 2021). المتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير التربية الوطنية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة2021.

منظمة التعاون الإسلامي .(2020) .الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19-في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الآفاق والتحديات .،تركيا :مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.

وزارة التربية الوطنية. (04 04, 2020). بث دروس نموذجية. الجزائر

وزارة التربية الوطنية ، (08 07, 2020). منشور رقم 699، الجزائر
وزارة التربية الوطنية، (24 06, 2019/2018)، منشور رقم 1053، الجزائر.
وزارة التربية الوطنية .(10 07, 2022) .المنشور رقم .1285، الجزائر
يونسكو-يونيسف والبنك الدولي. (2021). الملخص التنفيذي: فاقد التعلم بسبب كوفيد-19 –إعادة بناء التعلم الجيد للجميع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-التعليم 20230. تم الاسترداد من www.unesco.org.

www.escr-net.org. (2022, 09 25). Récupéré sur www.escr-net.org

.www.un.org . (2022, 09 21). Policy Brief . *Education during covid-19 and beyond* .

Chelghoum, A., & Chelghoum, H. (2020). The Covid-19 Pandemic and Education: Big changes ahead to teaching in Algeria in Algeria. *Altralang Journal , 2* (2), pp. 118-132.

De Klaus, Dieter. Bieter. (2006). The protection of the Right to Education by International Law: Including a systematic Analysis of Article 13 of the International Convention Economic. (M. N. Publishers, Ed.) *Social and cultural Rights , 08*.

Human Rights Watch . (2022, 10 08). *Impact of Covid-19 on Children's Education in Africa , Submission to The African Committee of Experts on the Rights and Welfare of the Child, 31 August – 4 September 2020.* Récupéré sur .www.hrw.org

Lamraoui, Z. (2021). Effects of Corona virus Pandemic on Education in Algeria: Challenges of transition to Online Education. *Psychological & Educational Studies , 14* (2), pp. 1108-1115.

-le site web : Education.gov.dz . (2022, 09 25).

Psacharopoulos, ,. G., & Anthony Patrinos, H. (2002, 09). *Returns to Investment in Education-A Further Update-, Policy Research Working Paper*. (W. World Bank, Éd.) Récupéré sur www.hdl.handle.net/10986/19231.Access 08/10/2022.